

بقلم: د. خالد فهمي

[2009/10/04]

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54674&SecID=391>

رعى الفقهاء المسلمون عبر التاريخ مستجدات الحوادث، وتعاطوا معها حتى استقرَّ فقه النوازل فرعاً مهمّاً في أدبيات هذا العلم الشريف عند المسلمين. وليس من شك في أن تقدير قيمة النازلة يزداد خطراً إذا ما اشتبك مع ما يمكن أن يقود إلى تعطيل بعض الشريعة، ولا سيما أن الله مراداً ومقصداً من حفظ دينه واستقرار شريعته وتنامي تشريعها وتعظيمها.

وعلى خلفية هذا المدخل فإن المسلم المعاصر يحتاج إلى شيء من الرؤية في قراءة المشهد المتعاطي مع أزمة إنفلونزا الخنازير من قبل الإدارة الحكومية في مصر، ولا سيما بعد صدور قرار مجلس الوزراء بتأجيل الدراسة، كما صرحت الصحف كافة في أعدادها الصادرة يوم الجمعة 1430/9/21هـ = 2009/9/11م، ومن قبله صدور قرار منع فئات عينتها الحكومة المصرية من العمرة والحج.

وهو الأمر الذي لا يصح معه أن نقرر أن تعامل الإدارة المصرية مع الأزمة كان تعاملاً مجتمعيّاً يركن إلى جانب النصيحة والإرشاد؛ ذلك أنها اتخذت قرارات مانعة لعددٍ من الفئات العمرية من الخروج للحج والعمرة.

والقارئ لخلفيات إدارة الأزمة لا يستطيع أن يمنع نفسه من توارد عددٍ من الملاحظات المهمة، وهي تبدي خلف هذه الأزمة وخلف شكل التعاطي معها، وأنا أستأذن القارئ الكريم في سردها في هيئة فقرات كما يلي:

أولاً: لا يستطيع أحد أن يمنع ذهنه من تصور إسهام متفاوت التقدير في حجمه لما يُسمّى بأجواء النظام العالمي الجديد بمعنى أن ثمة تصوراً حاضراً في الذهن يرمى شيئاً من إرادة

الغرب للتقليل من المشهد المتولد عن موسم اجتماع المسلمين في الأراضي المقدسة؛ أي أن يكون المنظمات الدولية المعينة بمتابعة الأزمة يعكس مرادًا ظاهرًا للقضاء أو للتخفيف من آثار المشهد الناتج عن اجتماع الحجيج في صعيدٍ واحدٍ في غير ما مكان من أماكن المناسك، وهو ما يعكس وعيًا بمقاصد الحج السياسية، وهو ما يصدقه ما تواتر من إرادة هذه المقصد في مثل هذه المناسك.. ألم يكن خروج النساء الحَيَّض إلى العيد لتكثير سواد المسلمين ولشهود الخير وجماعة المسلمين؟.

ثم ألم يُجَوِّز الشرع تزيين السلاح في مواجهة الأعداد مع سابق المنع الكلي لاستعمال الذهب والفضية بدافع كسر قلب العدو والنيل منه.

إن من المهم جدًا أن نلمح- ولو احتمالاً- أن ثمة مرادًا للعوامة في إخفاء هذا المشهد الجامع للحجيج في أرض المناسك المعظمة لأن بعدًا نفسيًا مهمًا يتسلل من ورائه للجماهير الغربية يعيد التذكير من كل عام بآثار الفتوحات الإسلامية التي رفعت الأذان في قلب أوروبا في زمنٍ ما.

إن ضرب موسم الحج بما هو نسك ذو وجه سياسي ربما يكون غرضًا عالميًا. ثانيًا: ربما يكون إغراقًا منا في التأمل والقراءة أن نقرر أن ثمة مرادًا يقف في خلفية التهوين من مكانه الأراضي المقدسة لتستعمل ورقة ضغط على النظام الحاكم في المملكة العربية في الجزيرة العربية من قبل الغرب المساعد للصهاينة لدفعها دفعًا نحو التطبيع أو ما هو بمنزلة التطبيع.

ومن جانبٍ آخر فإن قراءة اقتصاديات الحج بما هي رافد من أهم الروافد الداعمة للاقتصاد السعودي فإذا ما تم إحراز نجاح في التأثير السلبي في هذا الاقتصاد أمكن أن يتقدم الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإسرائيل) خطوةً أخرى في إرباك النظام السعودي الحاكم مهما كانت الرؤى حوله اتفاقًا واختلافًا.

وهذا الوجه المنضوي تحت هاتين الفقرتين الأولى والثانية؛ مما سميناها بضرب المقصدين السياسي والاقتصادي للحج كان ظاهر معلن في سياق قوله تعالى ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ (27) لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ

(28) ﴿الحج﴾، ذلك أن التعليل الوارد في الآية الكريمة دأثر حوله مركز ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ هُمْ﴾، وهو تعبير واسع يشمل هذه المداخل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن العلمانية الغربية وما يتبعها من نسخ عربية تستهدف الفتك بهذه المنافع.

ثالثاً: ثمة ملحظ ثالث في سياق تأمل هذه الأزمة يجب التوقف أمامه، وهو أن تاريخ المسلمين لم يعرف على امتداده ما يسمى بتعطيل الشريعة أو منع نسك هو في رتبة الركن، صحيح أن حفظ النفس الإنسانية مقصد كلي عن مقاصد الشريعة الغراء، لكن الشريعة في سعيها وحرصها على تأمين هذه النفس وصيانتها تتحرك وصبوب عينيها حفظ الدين وعدم تضييع الشريعة.

وهو الأمر الذي يتبدى من وراء التحول عن القيام إلى العقود أو الاضطجاع في الصلاة لمن هو غير قادر على القيام، ومن تأجيل الصيام لمن لا يقدر عليه إلى أيام أخرى يسعه الصيام فيها.

إن السوابق التاريخية التي مرّت على الأمة لم يصاحبها دعوة من قبل العلماء أو الحكام الإسلاميين بتعطيل فريضة في حجم فريضة الحج، فكم من طاعونٍ فاتكٍ أصاب غير بلد إسلامي بدءاً من عام الرمادة وطاعون عمواس، وانتهاءً بطاعون الكوليرا سنة 1947م، الذي ضرب مصر، وفي أيام الحملات الصليبية وما صاحبها من قطع طرق المواصلات الإقليمية والعالمية.. أقول في كل هذه السوابق التاريخية لم نسمع دعاءً إلى تعطيل الشريعة باسم وباء واسع الانتشار حقيقةً، غير واسع الفتك أيضاً.

رابعاً: ثم إن هناك مسألةً أخرى لم يقف أمامها هؤلاء الدعاة وبمحضوها فكرهم، وهي مع الإقرار بتوافر أجواء تتهدد الأمن الإنساني من جزء سعة انتشار هذا الوباء، وهو ما يصب مباشرةً في باب المقصد الكلي المتعلق بحفظ النفس فأين المقصد الكلي المتعلق بحفظ الدين، أن أي حكومة في أي بلدٍ مسلم مسئولة عن أمرين معاً هما حراسة الدين وحراسة مصالح الناس، وإذا كان التوجه نحو المنع الجزئي أو الكلي من الحج والعمرة مثلاً بفرض حفظ النفس الإنسانية فأين الممارسات القاضية بحفظ الدين وحراسة الشريعة، وعند التعارض إن صح وجوده فأين تراتب المقاصد الكلية؟ هل حفظ الدين مقدم أم مؤخر في مواجهة حفظ النفس.

وإذا صحَّ لنا أن نتوسع في المقارنة فإننا نتوسع في إطلاق الأسئلة متابعاً منا لما أطلقه الشيخ جمال قطب في لقاءٍ جمعنا به الصديق العزيز الدكتور رفعت سيد أحمد في مركز يافا للدراسات والبحوث بعد دعوة كريمة للإفطار يوم الخميس 20 رمضان 1430هـ = 10 سبتمبر 2009م، وهو محق تماماً في إطلاقها.. لماذا لم تتحرك الإدارة في اتجاه منع الجماهير التي تملأ مدرجات ملاعب كرة القدم؟ ولماذا لم نسمع دعوة تدعو إلى إغلاق دور السينما والمسارح؟ إنني - والكلام لي - أرى في هذه الخطوة من قبل الإدارة المصرية ما يعكس توحش العلمانية وتوحش رموزها المقربة من دوائر اتخاذ القرار.

ومن الحق أن نقرر - محذرين - أن الاقتراب من دائرة تعطيل بعض الشرائع وإن أحرز نصراً للدوائر العلمانية فإنه نصرٌ زائفٌ من فصيلة الانتصارات المدمرة المخيفة المرعبة المهتدة للأمن والسلام الاجتماعيين؛ لأنه نصر رخيص يتهدد دين الناس.

خامساً: ثمة بُعد آخر يتبدى لنا من خلف قراءة تداعيات الأزمة، وهو البعد المتعلق بمدى توافر أجواء حسن الظن بالمؤسسة الدينية الرسمية بما فيها الأزهر الشريف ودار الإفتاء، وإليك بعض علامات هذا التوجس.

كيف تُفسَّر سكوت المؤسسة الدينية الرسمية تجاه هذه الأزمة؟ وكيف تُفسَّر صمتها في مواجهة عدم دعوة رجالها لاستطلاع آرائهم من قبل مجلس الوزراء المصري؟!.

ثم هل يمكن أن نُصدِّق أن رجال صناعة الفتوى الرسمية في مصر الذين انحازوا بأخوة إلى القرار الحكومي القاضي بمنع بعض الفئات السنوية من الحج والعمرة، وبتأجيل الدراسة فقط دون منع لتجمعات المشاهدين في الملاعب ودور السينما والمشاهدات المسرحية وغيرها.. أقول هل يمكن أن نُصدِّق أن رجال صناعة الفتوى الرسمية في مصر لا يعرفون فارقاً ما بين الوباء والطاعون حتى يستشهد كبارهم بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يقول فيه "إذا سمعتم بالطاعون في أرض فلا تدخلوها، وإذا كنتم بها فلا تخرجوا منها" (متفق عليه).

والثابت المستقر عملاً بجمع السنة جوازاً الخروج بشرط عدم الفرار لمنطوق عددٍ من الأحاديث المقيدة بقيد الفرار، وهو ما يُثير أسئلةً كثيرةً حول تغييب هذا القيد الذي يجوز مع اعتباره الخروج والدخول للشغل على حدِّ تعبير الفقهاء، وهو الأمر المعتبر في الخروج للحج والعمرة والمعتبرات الشرعية.

ونحن هنا في حاجةٍ إلى أن نسأل عن الفارق بين الطاعون والوباء، ومع القول بالتسوية فهل صحَّ عن أحدٍ منع الخروج مطلقاً؟ وإن كان فماذا نفعل في المرويات الصحيحة المقيدة بقيد المنع من الخروج بسبب الفرار؟

إن تساؤلات كثيرة هذه أمثلة عليها تعيد التساؤل مرةً أخرى حول ما شاع زماناً طويلاً عما سمي باسم فقهاء السلطة ومفتي السلطات، كيف صحَّ أن تغيب هذه الاعتبارات في التكييف المعاصر فقهياً؟!..

إن شيئاً ما من أزمة الثقة تسكن قلوب الجماهير حول رجال صناعة الفتوى الرسمية في مصر، وهذه بعض مسوغاتها.

ويبقى في النهاية أسئلة كثيرة حول الإسهام العلماني في إشعال جذور الجراً على شعائر الإسلام؛ ذلك أنه إن كان صحيحاً أن إنفلونزا الخنازير ارتقت لتكون طاعوناً، وهو غير صحيح جملةً وتفصيلاً.. فلماذا عُيِّب الرأي الفقهي القاضي بتجوير الخروج لغير الفرار، وإن كانت مصر دار وباء عام فلماذا لم تمنع السفر للعمل والدخول للسياحة؟!..

إن المتابع القارئ لخلفيات إدارة أزمة إنفلونزا الخنازير في اشتباكها على قرارات المنع الجزئي للحج والعمرة وما يتعلق بها أيضاً من قرارات داخلية يشمُّ رائحة توحش علماني يسكن أروقة اتخاذ القرار في مصر.

على أنه من الحق أن نقرر تبعاً لما قرره الشيخ جمال قطب والدكتور عبد التواب مصطفى أن النظام المصري أحسن في شيءٍ ينبغي أن يُذكر له نظرياً، وهو دعوته لمنظمة الصحة العالمية أن تقرر المعايير الفنية وراء ما إذا كان هذا المرض داعياً إلى اتخاذ إجراءات مانعة أم لا؟!..

لكن ذلك الإقرار بهذه النقطة الإيمانية لا تستطيع أن تعمر في مواجهة كل علامات التوحش العلماني الذي يجر البلاد نحو مربع الجراً على الشريعة، وكل رجائنا ألا تتورط الحكومة المصرية فتدخل في نفقٍ شديد الإظلام على مداخله لافتة تُعلن إنه قد بدأت مرحلة تعطيل المناسك والمنع من أداء الفرائض.

باسم الأمن والسلام الاجتماعي، وباسم واجب حراسة الدين، وباسم ضرورة استبقاء سمعة المؤسسة الدينية الرسمية ندعو الجميع إلى أن يصونوا الشريعة ويحسنوا إلى الدين والناس.

كلية الآداب جامعة المنوفية

مناقشة للأستاذ الدكتور خالد فهمي
تأجيل الحج وعلاقته بحفظ الدين

بقلم: وصفي عاشور أبو زيد

[2009/10/08]

<http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54832&SecID=391>

قرأت مقالاً على موقع (إخوان أون لاين) بعنوان "توحش العلمانية" لفضيلة الأستاذ الدكتور خالد فهمي أستاذ علم اللغة بكلية الآداب جامعة المنوفية بمصر، يتحدث فيه عن أن قرار تأجيل الحج لبعض الفئات العمرية لا يخلو من توحش للعلمانية..! كما أنه قرار يستبطن حالة العولمة وتنفيذ مخططات الغرب في حرمان المسلمين من تحصيل مقاصد الحج السياسية والاقتصادية!، وأن هذا يعدُّ تعطيلاً للشريعة، وتهويئاً لمكانة البيت الحرام في قلوب المسلمين!. كما أنه يرى- من خلال تساؤلاته التي طرحها في المقال- أنه ينبغي أن نُقدِّم حفظ الدين على حفظ النفس، ومن ثمَّ فتأجيل الحج من أجل الحفاظ على النفوس البشرية يعدُّ إهداراً لحفظ الدين، وتقديماً لما ينبغي أن يُؤخر، وتأخيراً لما يجب أن يُقدم.

والتساؤل الاستنكاري الذي أورده فضيلة الدكتور خالد عن الشيخ جمال قطب، والذي استنكر فيه عدم تحرك الإدارة في اتجاه منع الجماهير التي تملأ مدرجات ملاعب كرة القدم؟ ولماذا لم نسمع دعوة تدعو إلى إغلاق دور السينما والمسارح؟ أقول: كان ينبغي أن يكون هذا بالفعل، وهو استنكار في محله، لكنه لا يمنعنا من التحري الصحي والشرعي في مسألة كالحج، ولا يدعوننا إلى الائتساء بما يُفعل في الملاعب والمسارح، ولا ربط بين هذا السلوك و"توحش" العلمانية.

وحين قرأت المقال وجدت لديَّ رغبة في التعليق عليه، فبدأت كتابة التعليق، ولكن طال الكلام، فقلت: لا بأس أن يطول، ويكون مناقشة لما جاء فيه، وحوارًا حول المسألة، ومن ثمَّ أبدأ مباشرةً في مناقشة المقال فأقول:

ربط تأجيل الحج بالخضوع لإملاءات الغرب

الملاحظة الأولى التي ذكرها فضيلته في مقاله ملاحظة مبالغ فيها؛ حيث رأى "أن ثمة مرادًا للعوامة في إخفاء هذا المشهد الجامع للحجيج في أرض المناسك المعظمة؛ لأن بعدًا نفسيًا مهمًا يتسلل من ورائه للجماهير الغربية يعيد التذكير من كل عام بآثار الفتوحات الإسلامية التي رفعت الأذان في قلب أوروبا في زمنٍ ما"؛ حيث تتبدى فيها نظرية المؤامرة بأوسع وأكمل معانيها، والنظام المصري ليس بهذا الذكاء الذي يساير فيه الغرب بهذا الشكل بقدر ما هو إرباك في إدارة الأزمة نتيجة العشوائية التي يُوقع فيها النظامُ مصرَ بكل قضاياها. وكذلك الملاحظة الثانية التي رأى فيها "أن ثمة مرادًا يقف في خلفية التهوين من مكانة الأراضي المقدسة لتستعمل ورقة ضغط على النظام الحاكم في المملكة العربية في الجزيرة العربية من قبل الغرب المساعد للصهاينة لدفعها دفعًا نحو التطبيع"؛ فمكانة المسجد الحرام لا يمكن الاقتراب منها لأنها في قلب كل مسلم، والنظام السعودي ليس بحاجة للإكراه على التطبيع لأن التطبيع يجري على قدمٍ وساق، وكذلك هناك مبالغة واضحة في إقحام العلمانية وتوحشها في هذا السياق؛ لأنه زج بالقضية في غير ميدانها من وجهة نظري. ولا يشفع لفضيلة الدكتور أنه ساق هذه التأملات على سبيل الاحتمال أو الظن، أو أن أحدًا لا يستطيع أن يدفع عن عقله تلك الاحتمالات؛ فهذا حمل للمسألة على محمل سيئ من محاملها، وأدَّى هذا الظن إلى لمز علماء السلطة وتحميلهم المسؤولية. على أننا هنا لا ندعو إلى حسن الظن بالأنظمة العربية، فضلًا عن النظام المصري، أو ندافع عن علماء السلطة بقدر ما هو وضع للأمور في نصابها، وقراءتها من خلال سياقاتها ما دمنا نتحدث عن نازلةٍ من النوازل.

حفظ الدين أم حفظ النفس؟

أما مسألة تعطيل الشريعة، فهل تأجيل الحج عامًا كاملاً يعدُّ تعطيلًا للحج، فضلًا عن تعطيل الشريعة؟ رغم أن ما حدث هو منع أعمار معينة من أداء الفريضة لمصلحة راجحة، وهو ما فعله عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين رفع تطبيق حد السرقة لمصلحة راجحة. أما مقارنة حفظ الدين بحفظ النفس، وأيهما يقدم عند التعارض، فينبغي أن نسأل عددًا من الأسئلة ليستبين لنا الأمر:

أولاً: ما سبق تقريره وهو هل تأجيل الحج لمدة عام - حتى لو افترضنا تأجيله كليةً لجميع الأعمار في عام واحد - يعدُّ تعطيلًا للشريعة وإهدارًا لحفظ الدين؟ الجواب بالنفي: لا؛ لأن الدين موجود وقائم، ولن يضره تأجيل فريضة عامًا كاملاً ما دام هذا التعطيل مبنياً على مصلحة يقينية تجعل تأجيل الفريضة في أحد الأعمار أمرًا سائغًا من الناحية الشرعية، ثم إن الحج ليس عامًا واحدًا لكل البشرية في كل عصورها وكل أعمارها، وإنما هو متاح ومشروع كل عام في أشهرٍ معلومات.

ولا شك أن تيقن هذه المصلحة ينبنى على أمرين:

الأمر الأول: كلمة الأطباء ومنظمات الصحة العالمية والمتخصصين والخبراء في هذا المجال، والتي يجب أن تقضي بأن خطورة الاجتماع في ظل انتشار هذا المرض أمر متيقن، ومن ثمَّ فالاجتماع بهذه الملايين لا ينفك عن انتشار له أكثر، وهو مما يؤدي إلى حالات إصابات جديدة، فضلًا عن الوفيات، مع تعذر تلافي ذلك حتى لو اتخذت الدول الإجراءات والتدابير الوقائية كافة.

والأمر الثاني: كلمة علماء الشريعة الذين يُصدرون فتاويهم في هذه النوازل بناءً على كلمة الأطباء والمتخصصين؛ ففي مثل هذه المسائل تنبني كلمة العلماء على تقارير الخبراء. ثانيًا: لو افترضنا جدلاً أن في تأجيل الحج في أحد الأعمار تعطيلًا للشريعة وهو ما يصادم كلية كبيرة من كليات مقاصد الشريعة، وهي كلية حفظ الدين، فهل يصح تقديم حفظ النفس - وهي كلية أخرى من كليات المقاصد - على حفظ الدين؟ علمًا بأن حفظ الدين في منظومة الكليات الضرورية مقدم - عند أكثر الأصوليين - على حفظ النفس؟.

والواقع أن هذه مسألة خلافية بين الأصوليين أورد الخلاف فيها الدكتور علي جمعة في كتاب "المدخل"، وأورده أيضًا - ربما بتوسع أكثر - الدكتور جمال عطية في كتابه "نحو تفعيل

مقاصد الشريعة"، وعلمتُ من أختينا الدكتور خالد حنفي مدرس أصول الفقه بجامعة الأزهر، ورئيس هيئة العلماء في ألمانيا، أنه يُعدُّ بحثًا حول الاختلاف في ترتيب الكليات الضرورية وأثره في اختلاف الفقهاء".

ما المقصود بحفظ الدين؟

على أن تعارض حفظ الدين مع حفظ النفس ينبغي أن نقرر فيه معنى مهمًّا، وهو أن الأمر ليس متعلقًا بجزءٍ من الدين أو جزءٍ من الجزء، أو شعيرة من الشعائر، وإنما هو متعلق بأصل الدين وتفويته جميعًا، وليس بشعيرة أو عبادة أو معاملة أو أمر يقوم عليه الحاكم؛ وذلك حينما يكون لمصلحة متيقنة أو راجحة.

وهذا ما قرره الإمام الآمدي، وهو يتحدث عن الترجيحات العائدة لصفة العلة؛ حيث قال كلامًا ضابطًا يحسن أن نورده بكامله هنا لتوضيح الأمر وتجليته؛ قال في الترجيح السابع عشر: "أن يكون مقصود إحدى العلتين حفظ أصل الدين ومقصود الأخرى ما سواه من المقاصد الضرورية، فما مقصوده حفظ أصل الدين يكون أولى نظرًا إلى مقصوده وثمرته من نيل السعادة الأبدية في جوار رب العالمين وما سواه من حفظ الأنفس والعقل والمال وغيره فإنما كان مقصودًا من أجله على ما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (56) (الذاريات).

ويذكر الآمدي واردةً حول هذا الرأي قائلاً: "فإن قيل بل ما يفضي إلى حفظ مقصود النفس أولى وأرجح؛ وذلك لأن مقصود الدين حق الله تعالى ومقصود غيره حق للآدمي، وحق الآدمي مرجح على حقوق الله تعالى مبني على الشح والمضايقة، وحقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمساهلة من جهة أن الله تعالى لا يتضرر بفوات حقه، فالمحافظة عليه أولى من المحافظة على حق لا يتضرر مستحقه بفواته، ولهذا رجحنا حقوق الآدمي على حق الله تعالى بدليل أنه لو ازدحم حق الله تعالى وحق الآدمي في محل واحد وضاق عن استيفائهما بأن يكون قد كفر وقتل عمدًا عدوانًا فإننا نقتله قصاصًا لا بكفره، وأيضًا فإننا قد رجحنا مصلحة النفس على مصلحة الدين؛ حيث خففنا عن المسافر بإسقاط الركعتين وأداء الصوم، وعن المريض بترك الصلاة قائمًا وترك أداء الصوم، وقدمنا مصلحة النفس على مصلحة الصلاة في

صورة إنجاء الغريق، وأبلغ من ذلك أننا رجحنا مصلحة المال على مصلحة الدين حيث جوزنا ترك الجمعة والجماعة ضرورة حفظ أدنى شيءٍ من المال، ورجحنا مصالح المسلمين المتعلقة ببقاء الذمي بين أظهرهم على مصلحة الدين حتى عصمنا دمه وماله مع وجود الكفر المبيح".

ثم يدفع هذه الواردات ويردها فيقول "قلنا أما النفس فكما هي متعلق حق الآدمي بالنظر إلى بعض الأحكام فهي متعلق حق الله تعالى بالنظر إلى أحكامٍ أخرى؛ ولهذا يجرم عليه قتل نفسه والتصرف بما يفضي إلى تفويتها، فالتقديم إنما هو لمتعلق الحقين ولا يمتنع تقديم حق الله وحق الآدمي على ما تمحض حقاً لله..."

وأما التخفيف عن المسافر والمريض فليس تقديمًا لمقصود النفس على مقصود أصل الدين بل على فروعها وفروع الشيء غير أصل الشيء، ثم وإن كان فمشقة الركعتين في السفر تقوم مقام مشقة الأربع في الحضر، وكذلك صلاة المريض قاعدًا بالنسبة إلى صلاته قائمًا وهو صحيح، فالمقصود لا يختلف.

وأما أداء الصوم فلأنه لا يفوت مطلقًا، بل يفوت إلى خلف وهو القضاء وبه يندفع ما ذكره من صورة إنقاذ الغريق وترك الجمعة والجماعة لحفظ المال أيضًا وبقاء الذمي بين أظهر المسلمين معصوم الدم والمال ليس لمصلحة المسلمين، بل لأجل اطلاعه على محاسن الشريعة وقواعد الدين ليسهل انقياده ويتيسر استرشاده؛ وذلك من مصلحة الدين لا من مصلحة غيره". انتهى كلام الآمدي.

(راجع: الإحكام في أصول الأحكام: 338/4-340. تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي. دار الصميعي. الرياض. طبعة أولى. 1424هـ).

يتضح من كلام الآمدي أن المقصود بحفظ الدين هو أصل الدين، وأن يُفَوَّتَ مطلقًا، وليس مجرد شعيرة من شعائره أو فريضة من فرائضه يمكن أن تُقضى أو تُستدرك في عام قادم أو أيامٍ أخرى؛ نظرًا لمراعاة مصلحة متيقنة أو راجحة.

ومن هنا فتأجيل الحج عامًا كاملاً لكل الأعمار؛ فضلًا عن أعمار محددة لمصلحة متيقنة أو راجحة لا يعني إهدار الدين، ولا يتعارض مع حفظ الدين؛ لأن المقصود بحفظ الدين إنما هو أصل الدين.

ضرورة اتخاذ التدابير الوقائية

ولا يعني هذا تقليلاً من شأن أي شعيرة أو أي جزءٍ من أجزاء الدين، وإنما هو إعمال لمبدأ المصالح والمفاسد، وتحصيل أعظم المصلحتين، ودفع أكبر المفسدتين، فالشريعة كلها مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد.

ومن هنا وجب على الجهات الرسمية المعنية بهذا الأمر أن تتخذ كل الوسائل المانعة من انتشار هذا الوباء توقيراً لشعائر الله، وأن تقوم بكل التدابير الوقائية التي تقي من انتقاله أو انتشاره تعظيماً لفرائض الدين؛ وذلك عبر الكشف الطبي للداخل والخارج، والأدوية الوقائية كالتطعيم وغيره، حتى يتم الوقاية والاطمئنان على حجاج بيت الله في أكبر تجمع عالمي في العام كله.

فإن قامت الجهات المعنية بهذا كله، وتبين - بما لا يدع مجالاً للشك، وبما تستنفد معه كل وسيلة ممكنة "فاتقوا الله ما استطعتم" - أن هذه الإجراءات لن تحول بين هذا التجمع والإصابة بهذا الوباء فلا حرج - حينئذٍ - من تأجيل الحج لفئاتٍ معينة يسهل انتقال المرض إليها بسبب ضعف المناعة أو أسباب أخرى يقرها الخبراء، أو إن كان الوباء قوياً يصل إلى جميع الناس في هذا التجمع بما يتعذر معه نجاعة التدابير الوقائية فليس هناك حرج من تأجيل الحج في عام من الأعوام حفظاً للنفوس البشرية، ولا يعد هذا تعارضاً مع حفظ الدين؛ لأن أصل الدين قائم ويمكن أن يؤدي الحج في أعوام لاحقة، والله أعلم.

* باحث في مقاصد الشريعة الإسلامية

تعقيب على مداخلة

بل توحش وزيادة!

بقلم: د. خالد فهمي

[2009/10/10]

[http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54887
&SecID=391](http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=54887&SecID=391)

- المحاورة خصيصة كاشفة عن إنسانية الإنسان!

بهذه الجملة أفتتح تعقيبي على مداخلة أخي وصديقي العزيز العالم الشرعي الدكتور/
وصفي عاشور أبي زيد على مقالي (توحش العلمانية) المنشور بزواوية آراء حرة بموقع (إخوان
أون لاين) يوم 2009/10/4م.

وقد جاء مقاله بعنوان: (تأجيل الحج وعلاقته بالدين) ونشر بالموقع والزواوية نفسها مساء
يوم 2009/10/8م.

وتعقيبي على ما كتبه وصفي عاشور ينطلق ابتداءً من مودة عميقة وتقدير بالغ لاسمه
وصفته.

ويبدو أنني مضطر إلى أن أذكر بوجهه جاءت باهتة في مقالي الأول، وليس لي القارئ
الكريم أن أسوقها في صورة ملاحظات كما فعلت أولاً وابتداءً.

أولاً: حمل مقالي عنواناً جانبياً لم يظهر في المنشور على الموقع وهو (ملاحظات على
إدارة الأزمة في مصر وعلاقتها بالشرعية)، وهو ما كان كفيلاً في ظني أن يخفف من مراجعات
الدكتور وصفي لي، فيما ضخمه من أمر قراءة علاقة تأجيل الحج بالدين، وانتصاره بأن
التأجيل لمدة عام ولو للفئات العمرية جميعاً، ليس تعطيلاً للدين؛ إذ الدين لا ينحصر عنده
وعندي في نسك واحد ولو كان بمنزلة الحج، والذي هو ركن من الأركان باتفاق.

وأحسب أن ملاحظة لفظ (ملاحظات) الغائب عن العنوان المنشور؛ كان كفيلاً بصد
كثير مما جاء في تعقيب الكريم وصفي عاشور.

ثانياً: لا أحسب أن وصفي عاشور يدعو إلى إحسان الظن بأيٍّ من الأنظمة العربية،
ولا سيما في مصر وجزيرة العرب؛ ذلك أنه لا مانع والتطبيع يجري على أكثر من قدم وأكثر
من ساق، بعد تطوير عبارته من إخفاء هذا الوجه الدميم المنقّر لهذه الأنظمة الضالعة في هذه
الورطة، ومحاولة ستر عورة النظام هنا أو هناك، خلف ما يمكن أن يسمى بإهانة المقدسات،

أمرٌ قد يكون واردًا في هذا السياق؛ ليطم من خلاله- إن تعطل الحج بسبب من إلحاح الآلة الإعلامية الغربية المدعوة بما يسمى اللوبي الصهيوني المتصرف في أبواقه الكبرى- الضغط على النظام الحاكم في الأراضي المقدسة، وهو أمر معروف في إدارة المواقف بين الكيان الصهيوني والأنظمة العربية المركزية على الأقل، مع ما في ذلك من شطط وإفراط في القراءة والتأويل والاستنباط على ما سبق أن قررت ابتداءً.

ثالثًا: بدا من تعليق الدكتور وصفي عاشور أن مقالتي الأولى لم تُحط بأبعاد ما يسمى في الفقه الإسلامي بفقه النوازل، أو فقه الأحداث الجديدة، وأنا أحب أن أقرر في هذا السياق عن طريق فتح باب الأسئلة المشروعة: أليس فقه النوازل يستدعي قراءةً وتقديرًا واضحين تمامًا لأبعاد المواقف الإقليمية (داخل الوطن العربي) والمواقف الغربية المناهضة تاريخيًا للإسلام، والأدلة على ذلك كثيرة جدًا؟

ثم ومن جانب آخر؛ أليس أخي الدكتور وصفي عاشور معي في أن تغييب قراءة أثر الإرادة الغربية في نسختها الأمريكية والصهيونية أمرٌ مضرٌ جدًا بفقه هذه النازلة، وبفقه غيرها من نوازل هذه المرحلة التاريخية الراهنة من عمر الأمة المسلمة؟ وهل تراه ينبغي أن ثمة احتمالاً ولو ضئيلاً يمكن أن يدعم أن لهذا الغرب مرادًا في الإضرار بالإسلام دينًا وسياجًا جامعاً لأبنائه في ظل حرب قائمة فعلاً؟

أقول هذا وفي ذهني وذهن القراء الكرام أصداء ما بثه برنامج "بلا حدود" يوم 2009/10/7م على ضيفه الغربي من أن لديه أدلة كثيرة تدعم ضلوع مؤسسات إعلامية يهودية صنعت هذه الأزمة، ثم أسهمت اقتصاديًا في تصنيع المصل وتصديره للبلدان العربية!

- علامات الربط بين العلمانية وتأجيل الحج!

وأنا مندهش مما ورد على لسان أخي الدكتور وصفي من أنه يستبعد الربط بين العلمانية وتأجيل شعيرة الحج، بلا مسوغ، واكتفى بقوله عما قلته من أنني نقلت القضية إلى غير ميادينها.

وليسمح لي وصفي عاشور أن أدلل بما لم يأت في مقالتي الأولى، ظنًا مني أنه مشهور ذائع شائع لا حاجة إلى تدوينه.

لقد دأب العلمانيون في مصر على التماس الفرص انتصاراً لوجه العلمانية، ودعماً لمحاولة إظهار مصر بلداً علمانياً، وهو ما كان سبباً في أحيان كثيرة في أزمات انخزلوا فيها، من مثل أزمة وليمة أعشاب البحر، وأزمة الحجاب التي أثارها وزير الثقافة فاروق حسني، وغيرها مما مرّ من أزمات، ولكن هناك علامات دالة ظاهرة تكشف عما سمّيته أنت ربطاً بين العلمانية وتأجيل الحج نفيًا من جانبك، وإثباتاً وتوكيداً من جانبي، وهي كما يلي:

1- أُلست معي في أن صدور قرار تأجيل الحج أو إلغائه العام الحالي في تونس أكبر دليل على هذا الربط بين العلمانية والقضية الذي نفّيته، والذي أثبتته وأدعمه وأؤكدّه؟! ذلك أن تونس تتعامل بمنطق الريادة العلمانية حتى غدت في المشهد النهائي في صورة مقاطعة فرنسية لا دولة عربية مسلمة! لقد تم الإلغاء من دون تيقن في آثار الوباء، ومن رجحان كذلك!

2- أُلست معي في أن صدور تصريحات سابقة على لسان رئيس وزراء حكومة مصر الدكتور أحمد نظيف، والتي أعلن فيها أن مصر دولة علمانية، وهو ما جاء في وسائل الإعلام المختلفة يوم 23 مايو 2006م، (انظر: (العربية نت) يوم 2006/5/23م) - أقول: أُلست معي في أن ما صدر عن هذا الرجل يجعل أمر الربط بين العلمانية وتأجيل الحج وجهًا مقبولاً مستساغًا في النظر العقلي.

أقول هذا ولا سيما أن بطل هذا التصريح غير المسبوق في تاريخ مصر المعاصرة هو نفسه بطل التصريح الذي أعلنته وسائل الإعلام يوم 2009/10/7م، وجاء فيه (نظيف يرفع للقيادة السياسية تقريرًا لإصدار قرار رئاسي بإلغاء الحج) كما نشرت جريدة (المصريون الإلكترونية) يوم 2009/10/7م.

3- أُلست معي يا سيدي في أن الاحتجاج بمرات سلفت، تم فيها إلغاء الحج كان بسبب يقيني قاضٍ بضرورة الإلغاء من جانب، وتمّ في ظل سيادة الخلافة الإسلامية التي هي كما تعلم منصب شرعي في الأساس مجعول لحراسة الدين، في أصله وتشريعاته ومناسكه، ومجعول كذلك لرعاية دنيا الناس، وحياتهم، وهو ما لا يستطيع أحد أن يزعم توافره الآن بحال ما.

- أحسنت.. فلماذا تكلمت؟

وأحسب أن الحق يقتضي أن أقرر أن الدكتور وصفي عاشور كان واعياً في تعقيبه فلم يحمل كلامي على غير محمله إلا في النادر جداً من جانب، وكان واعياً لاحتزازاتي وتقييداتي من جانب آخر.

وفي هذا السياق أحب أن أقول إن ما نقله عن الأصولي الآمدي ليثبت فارق ما بين النسك وأصل الدين مستقر لدي، وإن إقراره بأن مسألة تقديم رعاية مقصد حفظ الدين على مقصد حفظ النفس فيها اختلاف، سبق مني إقراره، فلماذا يعقب فيه عليّ اللهم إلا أن يقصد إلى بيان أن هذا الترتيب مراد عند تعرض أصل الدين لما تخشى عواقبه أو قُل بوائقه ومخاطره، وأنا لا أشاحنه فيه، ولكني أقرر أليس ثمّ خشية في ظل هذا الربط بين العلمانية والأنظمة العربية الحاكمة له ظل علامات كثيرة طالت الصيام والصلاة في تونس مثلاً، وطالت الحج في تونس، ثم مصر جزئياً؛ أقول: أليس ثمّ خشية أن تطال هذه الأزمة شعائر أخرى فنسمع دعوة إلى إغلاق المساجد بما هي أماكن للتجمعات؟! يخشى منها أن تكون مناخاً جيداً لانتشار الوباء المصطنع!

إن الاختلاف على مسألة ما مما يدعو إلى عدم إنكار أحدنا على الآخر، أو ليس مما تعلمناه يا سيدي ألا ينكر بعضنا على بعض في المختلف فيه؟ فكيف إذا كانت جمهرة الأصوليين إلى الآن على الأقل ترعى الانتصار لتقديم مقصد حفظ الدين ورعايته على مقصد حفظ النفس، وليس إلى الآن توجد آلية تستطيع أن تقرر أن الدعوة إلى تعطيل الحج ليس مقدمة إلى تعطيل كل الشعائر أو قل للمقاصد غير التعبدية.

- مخاوف أخرى!

ثم إن هناك مخاوف أخرى تعرض في باب المسؤولية العلمية في المقام الأول، وترعى رعاية حق بعض المسلمين ذوي الظروف الخاصة في ظل قرار المنع الجزئي الواقع، والمنع الكلي المحتمل.

هذه المخاوف تتعلق بالتساؤل حول أحقية بعض المسلمين الكبار في السن في أن يؤدوا فريضة الحج ولو في ظروف تقود إلى الذهاب إلى الحج، ولو كان ذلك الجود بالنفس الذي

يسميه الناس هلاكًا لها، وهي مسألة تتعلق بالنجاة الفردية خلوصًا إلى لقاء الله تعالى، بمعنى من ذا يستطيع أن يمنع رجلاً أراد أن يحج لله تعالى في فرصة هي عنده الفرصة الأخيرة. ثم إن قراءة متأنية لقوله صلى الله عليه وسلم: "حجُّوا قبل ألا تحجوا" قد ترعى أمر الركون إلى عدم الإلغاء أو التأجيل، ولا سيما بعد اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية في حق الأفراد.

وهو ما يجرنا إلى قضية أبعاد الحج أهو على الفور أم على التراخي في ظل مستجدات الأحداث المعاصرة، ولا بد من أن نفرِّق بين فور الأفراد وتراخيهم، وفور الجماعات (البلدان) وتراخيها.

سيدي وصفي أنا مدان لك بتقديري وامتناني، وعاتب عليك أيضًا فيما قلت إنه لمز لعلماء السلطة، وأنا قادر على لمزهم إن كنت أريد، ولكن فيما سقته من أسئلة موجهة إليهم كنت أريد أن أنبه إلى شيء مهم أؤكد به الربط بين العلمانية المتوحشة وبين تأجيل الحج، وهو أن تقدير مقام مناصب المؤسسة الدينية الرسمية في مصر اختلف بين عصرين على الأقل؛ عصر ما قبل الثورة 1952م، وحقبة ما بعد يوليو 1952م الممتدة إلى اليوم. إن هناك تراجعًا ظاهرًا أصاب هذه المؤسسة في باب تعامل النظام معها فيما يستدعي استشارتها فيه وهو ما لا أحسبك تشغب عليّ فيه، وهو ما قادني إلى الإقرار بأن في تأجيل الحج وجهًا ظاهرًا دالًّا على توحش العلمانية، وعلى أن في هذه الأجواء والممارسات المصاحبة لتضخيم أمر هذا الوباء استثمارًا له، ونيلاً من مناسك الإسلام، وتعطيلاً لمقاصده ومنافعه - ما يدل على أكثر مما سميت توحش العلمانية.

سيدي الدكتور وصفي إن في استثمار بعض حادثات الواقع المعاصر من قبيل التيارات المناوئة للفكرة الإسلامية توحشًا علمانيًا وزيادة!

* كلية الآداب - جامعة المنوفية

